كلية الحقوق والعلوم السياسية/ بجامعة الشلف .

الإجابة النموذجية لامتحان السداسي الأول (دورة عادية)/ مقياس: القانون الإداري

المستوى: السنة الثانية ليسانس ـجذع مشترك-

التاريخ: 18 جانفي 2026

المطلوب: وضّح بدّقة وإيجاز و على ضوء ما درست مدلول العبارة الآتية:

"بَدأت أهم مرحلة لإنشاء وتأسيس قواعد القانون الإداري من حادث قَاطِرَة (عربة) و انتهت بحادث بَاخِرة (عبّارة)".

الاجـــابة

تتضمن الإجابة على هذا السؤال التطرق إلى أهم الآثار القانونية لقرار بلانكو (حادث العربة) وقرار باك ديلوكا (العبّارة).

أولا: قرار بلانكو سنة 1873 (التأصيل لفكرة المرفق العام) (9 نقاط)

أهم العناصر التي يجب على الطالب التطرق إليها:(بلورة قواعد القانون الإداري التي أقرها هذا القرار) :

1- عدم اختصاص المحاكم العادية بالنظر في الدعاوى المقامة ضد الإدارة بسبب المرافق العامة. (01 نقطة)
2- استبعاد القواعد المقررة في التقنين المدني بقواعد خاصة تتلائم مع المركز القانوني للدولة(المرافق العامة).(01 نقطة)
3- إقرار الازدواجية القانونية.(01 نقطة)
4- تحديد معيار المرفق العام كأساس للقانون الإداري و اختصاص القضاء الإداري.(01 نقطة)
5- مسؤولية الدولة عن الأضرار الناجمة عن المرافق العامة ليست عامة ولا مطلقة بل لها قواعدها التي تتغير حسب مقتضيات المرفق العام وضرو رة التوفيق بين مصلحة الدولة وحقوق الأفراد. (02 نقطة)
6- إثبات ذاتية و استقلالية القانون الإداري.(01 نقطة)
7- الاعتراف للقاضي الإداري بالدور الاجتهادي في إنشاء قواعد القانون الإداري تماشيا مع مقتضيات النشاط الإداري.(01 نقطة)
8- خصوصية قواعد القانون الإداري من حيث عدم الثبات و الاستقرار أي أنها متغيرة لاعتبارات مرونة العمل الإداري.(استثنائية و غير مألوفة في مجال قواعد القانون الخاص المطبقة على الأفراد)..(01 نقطة)

ثانيا: قضية باك ديلوكا سنة 1921 (أزمة المرفق العام) (9 نقاط)

أهم العناصر التي يجب على الطالب التطرق إليها:(انتهاء صلاحية معيار المرفق العام) :

1- قصور معيار المرفق العام بسبب اقتصاره على المرافق الإدارية فقط. (01 نقطة)
2- تطور نشاط الدولة بسبب تدخلها في المجالات المنوطة بالأفراد(التجارية، الصناعية). (01 نقطة)
3- ظهور أنواع جديدة للمرافق العامة (المرافق الاقتصادية و المهنية و الاجتماعية و الصناعية.....). (01 نقطة)
4- انتفاء خصوصية قواعد القانون الإداري حيث أصبحت شبيهة بقواعد القانون الخاص بسبب التغير في المركز القانوني للدولة. (تكافؤ المركز القانوني للدولة مع المركز القانوني للخواص). (02نقطة)
5- الاعتراف للقضاء العادي(المدني) بالفصل في بعض منازعات الإدارة (الوظائف الجديدة للدولة في المجال الصناعي و التجاري).(01 ن
6- سعي بعض المرافق العامة لتحقيق الربح مما أثر على مبدأ المجانية الذي كان سائدا من قبل.(01نقطة)
7- خضوع المرافق العامة التجارية إلى قواعد القانون الخاص(القانون التجاري) بدل قواعد القانون الإداري. (01نقطة)
8- صعوبة تحديد مفهوم دقيق للمرفق العام لا يجعله معيارا و أساسا وحيدا للقانون الإداري. 01(نقطة)

تنظيم الإجابة و ترتيب الأفكار والصياغة القانونية الجيدة.(نقطتان 02 ن)

هام جدا

- الإجابات التي لا تتضمن العناصر المدونة أعلاه لا تؤخذ بعين الاعتبار.